المصارف الإسلامية كآلية لتعزيز الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية للتنمية المستدامة

"دراسة حالة البنك الإسلامي الأردني للفترة (2013–2019)"

Islamic banks as a mechanism for promoting the economic and social dimensions of sustainable development" Case Study of Jordan Islamic Bank for the period (2013-2019)"

قوادرية مريم[1]*، بارة سهيلة[2]

[1] جامعة باجي مختار عنابة، مخبر: LRIEDD ، الجزائر، meriem.kouadria@univ-annaba.org

[2] جامعة باجي مختار عنابة، مخبر: LRIEDD، الجزائر، barasouh@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2021/05/06 **تاريخ القبول: 2021/06/02**

الملخص: تهدف هذه الدراسة إلى إبراز دور المصارف الإسلامية في تعزيز الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية للتنمية المستدامة، حيث تمت الإشارة إلى تجربة البنك الإسلامي الأردني باعتباره من المصارف الإسلامية الرائد في الأردن، وذلك من خلال القيام بتحليل التقارير السنوية للمصرف الإسلامي وأنشطته التمويلية الموجهة للقطاعين الاقتصادي والاجتماعي خلال الفترة 2013- 2019، وخلصت الدراسة إلى عدّة نتائج أهمها أن المصارف الإسلامية وفقاً لطبيعة عملها ومبادئها المطبقة في عملياتها المالية تساهم بشكل كبير وواضح في تعزيز التنمية المستدامة من خلال دعمها لأبعادها الاقتصادية والاجتماعية.

كما أظهرت نتائج دراسة تجربة البنك الإسلامي الأردني أن المصرف يسعى جاهدا لترسيخ مبادئ التنمية المستدامة من خلال أنشطته الاقتصادية والاجتماعية، حيث كانت معظم مؤشرات الأداء الاجتماعي والاقتصادي للمصرف إيجابية وذات علاقة بما تسعى إليه الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية للتنمية المستدامة.

الكلمات المفتاحية: المصارف الإسلامية، التنمية المستدامة، صيغ التمويل الإسلامي، البنك الإسلامي الأردني.

تصنيف JEL: G20،G21 ،O1 ، O10

Abstract: The purpose of the study is to highlight the role of Islamic banks in promoting the economic and social dimensions of sustainable development, We focused on the Islamic Bank of Jordan's experience because it is one of the leading Islamic banks in Jordan, In this context it is necessary to examine the bank's annual reports and financing activities for the economic and social sectors from 2013 to 2019, By this study we concluded that Islamic banks by the nature of their work and their principles applied in their financial operations contribute significantly and clearly to the promotion of sustainable development through their support for their economic and social dimensions.

The results of the experience study of the Jordanian Islamic Bank also showed that the bank strives to consolidate the principles of sustainable development through its economic and social activities most of the social and economic performance indicators of the bank being positive and linked what the economic and social dimensions of sustainable development are looking for

Key Words: Islamic banks, sustainable development, Islamic Finance Formulas, Jordan Islamic Bank.

JEL Classification: G20،G21 ،O1 ،O10

*المؤلف المرسل

1. مقدمة:

حظي مصطلح التنمية المستدامة باهتمامات دولية حثيثة بوصفها سمّة تنموية جديدة توازن بين متطلبات التنمية وحماية البيئة ترجمت في العديد من المؤتمرات والملتقيات العلمية، فالتنمية المستدامة بمفهومها العام تعتبر عملية شاملة لابد أن تساهم فيها جلّ القيم المادية وغير المادية على حد سواء ما يجعلها تحتاج إلى أعباء تمويلية في مختلف مراحلها، والذي لا يمكن فيه إغفال دور الجهاز المصرفي في تعبئة الموارد المالية اللازمة لعملية التنمية في أي بلد وبما أن التنمية المستدامة لا ترتكز على الجانب المادي فحسب بل تتعدّى إلى الجانب القيمي للأخلاق، التي تستهدف الإنسان بالدرجة الأولى ورقيه وتقدّمه ماديا وروحيا وهو ما يشكل أهم الأهداف التي تسعى المصارف الإسلامية إلى تحقيقها انطلاقا من مبادئها الرامية إلى تعزيز ودعم التنمية المستدامة في المجتمعات المسلمة.

وفي فترة لم تتعدى الثلاثين سنة حققت الصيرفة الإسلامية العديد من الانجازات والنجاحات في الدول العربية والغربية كما تزايد عددها وتزايد حجم الأصول التي تديرها، ويرجع العديد من الاقتصاديون نجاح هذا النوع من المصارف أساسا للفكر الذي تقوم عليه وللنتائج الايجابية التي حققتها على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي، حيث تلتزم المصارف الإسلامية بأداء دور اجتماعي في إطار نشاطاتها وأعمالها وتبعا لمنطق عملها الذي يفرض عليها الحرص في أن تزاوج في اختيارها للمشاريع والاستثمارات التي تمولها أو تشارك فيها بين هدف الربحية وأهداف المشروع الاجتماعية، من خلال اختيار المشاريع التي يترتب عليها منفعة اجتماعية وتنمية اقتصادية في آن واحد.

– **الإشكالية:** تأسيسا على ما سبق تتبادر إلينا إشكالية بحثنا التي يمكن صياغتها في السؤال الرئيسي التالي:

كيف يمكن للمصارف الإسلامية أن تساهم في تعزيز التنمية المستدامة من خلال أهدافها الرامية إلى الربط بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية؟ وما هو واقع ذلك في البنك الإسلامي الأردني؟

1.1. فرضيات الدراسة:

اعتمدنا لدراسة إشكالية بحثنا على الفرضيات التالية:

- **الفرضية الأولى:** هناك علاقة بين المصارف الإسلامية والتنمية المستدامة، حيث أن هناك تشابه في الأهداف الأساسية للمصارف الإسلامية والسمات المميزة للتنمية المستدامة.
- **الفرضية الثانية:** يساهم البنك الإسلامي الأردني في تعزيز ودعم البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة من خلال أنشطته التمويلية لمختلف القطاعات الاقتصادية الإنتاجية والخدمية.
- **الفرضية الثالثة:** لم يولي البنك الإسلامي الأردني أية اعتبارات للجانب التنموي الاجتماعي المستدام، إذ أنه يسعى من خلال أنشطته التمويلية إلى تحقيق أرباح مرتفعة بغض النظر عن الجانب الاجتماعي للمشاريع الممولة.

2.1. أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى بيان مساهمة المصارف الإسلامية في دعم الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية للتنمية المستدامة حيث تم الأخذ بتجربة البنك الإسلامي الأردني خلال الفترة 2013-2019، من خلال الوقوف على أنشطة البنك الاقتصادية والاجتماعية المستدامة، وهذا بالتركيز على أهم مؤشرات الأداء الاقتصادي والأداء الاجتماعي للمصارف الإسلامية.

3.1. أهمية الدراسة: تنبع أهمية الإشكالية المدروسة من الدور الذي تلعبه المصارف الإسلامية في تمويل التنمية المستدامة وخدمة المجتمع الإسلامي، من خلال الأساليب التمويلية المبنية على المشاركة الفعلية في العملية الاستثمارية مع مراعاة

الجوانب الاجتماعية للمشاريع الاستثمارية الممولة، في ظل تصاعد الدعوة العالمية إلى ضرورة السعي إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة وحماية موارد الأجيال القادمة.

4.1. المنهج المستخدم في الدراسة: اعتمدت الدراسة المقدمة في هذه الورقة البحثية على المنهج الوصفي التحليلي ومنهج دراسة الحالة، حيث تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي لوصف وتحليل البيانات المرتبطة بهدف الدراسة ومنهج دراسة الحالة، الذي سوف يتم استخدامه لتحليل البيانات المرتبطة بالجانب التطبيقي للدراسة.

5.1. حدود الدراسة:

– الحدود الموضوعية: يتمحور موضوع الدراسة حول المصارف الإسلامية والتنمية المستدامة.

– الحدود المكانية: تناولت هذه الورقة البحثية دراسة حالة مصرف إسلامي أردني هو "البنك الإسلامي الأردني" والمتواجد مقره في المملكة الهاشمية الأردنية.

– الحدود الزمانية: من 2013 إلى 2019.

6.1. الدراسات السابقة: هناك العديد من الدراسات التي تناولت موضوع المصارف الإسلامية ودورها في دعم التنمية المستدامة، أهمها ما يلي:

– دراسة بعنوان: **أساليب التمويل والاستثمار في المصارف الإسلامية وأثرها التنموي بين تنظير المؤسسين وواقع التطبيق دراسة تطبيقية (2012–2017)**، للباحث: **محمد الطاهر الهاشمي**، حيث هدفت الدراسة إلى تحليل واقع عينة من المصارف الإسلامية لتقييم مدى سعيها في الواقع العملي إلى توظيف الأموال المتاحة لديها، وتحقيق أهدافها المعلنة لدعم النشاط الاقتصادي الحقيقي بما يخدم التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة، وخلصت الدراسة إلى أن المصارف الإسلامية القائمة اليوم تختلف فيما ما بينها في توجهاتها وفي مدى التزامها بمسار المصرف الإسلامي الذي وضعه المؤسسون ليحقق التنمية المنشودة.

– دراسة بعنوان: **أثر تطبيقات التمويل الإسلامي في التنمية المستدامة، دراسة تحليلية على مصرف السلام والبركة في الجزائر(2018)**، للباحثان: **بن عزة إكرام وبلدغم فتحي**، هدفت هذه الورقة البحثية إلى تحليل مساهمة تطبيقات التمويل المصرفي من خلال نشاط المصارف الإسلامية المعتمدة بالجزائر ودراسة المعيقات التي تحد من عملها، وخلصت الدراسة إلى أن المصارف الإسلامية بالجزائر تواجه تحديات كثيرة تحول دون ممارستها لدورها في تمويل التنمية المستدامة وخاصة فيما يتعلق بغياب أطر تشريعية وقانونية للأدوات النقدية الإسلامية بالنظام النقدي الجزائري.

– دراسة بعنوان: **Sustainable development and disclosure practice among islamic banks (2018)**، للباحثة **Aida Hanic**، جامعة صربيا ،حيث استهدف البحث تحليل درجة مشاركة المصارف الإسلامية في دعم الركائز الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة من خلال أشكال الإفصاح عن أنشطتها التمويلية، وتوصلت الدراسة إلى أن المصارف الإسلامية تعتبر من المؤسسات المالية الداعمة للتنمية المستدامة ذلك لتوافق مبادئها وأساليبها التمويلية مع الأهداف التي تسعى برامج التنمية المستدامة إلى تحقيقها.

7.1. هيكل الدراسة: تم تقسيم هذه الورقة البحثين إلى محورين كما يلي:

المحور الأول: الإطار المفاهيمي للمصارف الإسلامية والتنمية المستدامة.

المحور الثاني: دراسة حالة البنك الإسلامي الأردني في مجال التنمية المستدامة.

2. الإطار المفاهيمي للمصارف الإسلامية والتنمية المستدامة

1.2. مفهوم المصارف الإسلامية وأساليبها التمويلية:

تمثل المصارف الإسلامية اليوم أحد أهم الظواهر الاقتصادية التي تشهد نموا متسارعا ونقاشا مميزا في أوساط المفكرين الاقتصاديين والمتخصصين في العلوم المصرفية، وذلك راجع لحجم التطور الذي حققته خلال فترة وجيزة ولاختلافاتها الجوهرية مع المصارف التقليدية، وسوف نحاول من خلال هذا العنصر الإشارة إلى مفهوم المصارف الإسلامية وأهم أساليبها التمويلية.

1.1.2. تعريف المصرف الإسلامي:

أعطيت للمصارف الإسلامية العديد من التعريفات وذلك انطلاقا من عدّة اعتبارات سواء من ناحية القيم والعقائد أو الخصائص التي تميزها أو الأهداف التي أنشئت لتحققها، ويمكن إجمالا تعريف المصرف الإسلامي وفقا لما جاء به الاتحاد الدولي للمصارف الإسلامية على أنه: "مؤسسة مالية إسلامية تقوم بأداء الخدمات المصرفية والمالية، كما تباشر أعمال التمويل والاستثمار في المجالات المختلفة في ضوء قواعد وأحكام الشريعة الإسلامية، بهدف المساهمة في غرس القيم والمثل والخلق الإسلامية في مجالات المعاملات، والمساعدة في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية من تشغيل الأموال بقصد المساهمة في تحقيق الحياة الطيبة الكريمة للأمة الإسلامية" (العاني، 2013، صفحة 36).

2.1.2. أساليب التمويل المستخدمة في المصارف الإسلامية:

تمارس المصارف الإسلامية أعمالها التمويلية باستعمال عقود تقوم على أساس المشاركة في الأرباح والخسائر كالمضاربة والمشاركة، وتدرج هذه العقود ضمن عقود النيابة (بن حبيب و حامدي، 2017، صفحة 245)، وإلى جانبها أدوات أخرى تعتمد على مبدأ الهامش الربحي كالبيوع والإجارة والمرابحة وتدرج هذه العقود ضمن عقود الضمان (خالدي، 2015، صفحة 300).

أ) أسلوب التمويل بالمضاربة:

هي عقد تمويل بين طرفين يقدم من خلالها الطرف الأول الأموال اللازمة للمشروع ويسمى رب المال، بينما يقدم الطرف الثاني عمله وخبرته لإدارة المشروع الممول ويسمى المضارب، حيث يتم الاتفاق على تقاسم الأرباح بينما تقع الخسارة على صاحب رأس المال وحده ما لم يثبت تقصير المضارب في التزاماته اتجاه المشروع الممول (عبد اللطيف العبيدي، 2015، صفحة 140).

ب) أسلوب التمويل بالمشاركة:

يتمثل هذا الأسلوب في تقديم المشاركين للمال بنسب متساوية أو متفاوتة من أجل إنشاء مشروع جديد أو المساهمة في مشروع قائم بحيث يصبح كل مشارك ممتلكا حصة في رأس المال، ويتحمل الخسارة بحسب نسبة مشاركته في رأس

مال المشروع الممول أما الأرباح فيتم الاتفاق على تقاسمها بين المشاركين (El Menouar & mohamed, 2013, p. 148).

ت) أسلوب التمويل بالمرابحة للآمر بالشراء:

هي أسلوب تمويل عيني يقوم فيه المصرف الإسلامي ببيع سلعة أو أصل إلى العميل (الآمر بالشراء)، بسعر يمثل الثمن أو التكلفة التي دفعها المصرف لتوفير السلعة مع زيادة ربح متفق عليه مع العميل (حمود فليح و آخرون، 2019، صفحة 120).

ث) أسلوب التمويل بالاستصناع:

عقد الاستصناع هو شراء ما يصنع وفقاً للطلب أو طلب صنع سلعة من الصانع، مع تحديد الثمن ويقوم الطالب أو المشتري بالخيار، إذا لم يكن المصنوع مطابقاً للأوصاف المطلوبة (بورقبة، 2013، صفحة 110).

ج) أسلوب التمويل بالإجارة:

هي عقد على منفعة مباحة معلومة لمدة معلومة، من عين معلومة، أو موصوفة في الذمة، أو عمل بعوض معلوم (عبد الوهاب إبراهيم، 2008، صفحة 22)، حيث يحتفظ المصرف الإسلامي من خلال عقد الإجارة بحق ملكية الأصل الرأسمالي المؤجر، بينما يتمتع المستأجر بمزايا الانتفاع بالأصل أو استخدامه لإنتاج السلع والخدمات بدون أن يكون مالكاً له، وتنقسم الإجارة إلى إجارة تشغيلية وإجارة منتهية بالتمليك (حسن صوان، 2016، الصفحات 167-168).

ح) أسلوب التمويل بالسلم:

يقصد به بيع شيء يقبض ثمنه حالاً وتأجيل تسليمه إلى أجل محدد في المستقبل، وقد يسمى بيع السلف أحياناً، وبهذا فإنه يمكن للمصرف الإسلامي أن يدفع النقود للمنتجين الآن مقابل سلع في المستقبل مما يجعلنا أمام بيع سلم يسمح للمصرف بربح مشروع حيث يقوم المصرف بتصريف المنتجات والبضائع التي يحصل عليها بثمن أعلى من ثمن الشراء (محمد سمحان، 2016، صفحة 132).

خ) أسلوب التمويل بالبيع الآجل:

يعتبر البيع بالثمن الآجل من الصيغ التي تنتهجها المصارف الإسلامية، حيث يقدم المصرف البضاعة المتفق عليها مع العميل في إطار عقد بيع يتم فيه تعجيل تسليم البضاعة وتأجيل تسديد الثمن، حيث يكون السداد في نهاية الفترة المتفق عليها بين العميل والمصرف الإسلامي (شودار، 2014، صفحة 214).

د) أسلوب التمويل بالقرض الحسن:

هو عقد بين طرفين أحدهما المقرض والثاني المقترض يتم بمقتضاه دفع مال مملوك للمقرض(المصرف الإسلامي) إلى المقترض(العميل)، على أن يقوم هذا الأخير برده في تاريخ الاستحقاق المتفق عليه مع المصرف، وتضاف عادة كلمة "حسن" إلى القرض للتفريق بينه وبين القرض بفائدة في المصارف التقليدية (بن عزة و بلدغم، 2019، صفحة 34).

2.2. مدخل للتنمية المستدامة وعلاقتها بالمصارف الإسلامية

منذ صدور تقرير بروتلاند "مستقبلنا المشترك" سنة 1987 اكتسب موضوع التنمية المستدامة اهتماما عالميا وأصبح هدفا تسعى جميع الدول إلى تحقيقه، من هنا ظهرت الحاجة إلى ضرورة إيجاد مصادر تمويلية لتغطية أعباء التنمية المستدامة

وبظهور المصارف الإسلامية، تدعم القطاع المصرفي بمؤسسات مالية تعمل وفق مبادئ الشريعة الإسلامية وتسعى لتحقيق التنمية بمختلف جوانبها الاقتصادية والاجتماعية، وسوف نحاول من خلال هذا العنصر التطرق إلى مفهوم التنمية المستدامة وعلاقتها بالمصارف الإسلامية.

1.2.2.تعريف التنمية المستدامة:

اختلفت المفاهيم الموجهة لمصطلح التنمية المستدامة باختلاف وجهة نظر الاقتصاديين ومدارسهم وتوجهاتهم إلا أن التعريف الذي تم الاتفاق عليه، في مختلف المراجع والملتقيات العلمية أن التنمية المستدامة هي:" التنمية التي تهدف إلى وضع البرامج الإنمائية التي تحقق هدف إشباع الحاجات الإنسانية دون الاعتداء على الموارد الطبيعية، مع الأخذ في الاعتبار عدم الإخلال بمعايير العدالة والمساواة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية بين الأجيال"(Strange & Bayle, 2008, p. 08) .

2.2.2. المصارف الإسلامية كآلية لتحقيق التنمية المستدامة:

سعت المصارف الإسلامية منذ نشأتها لتكون وسيطا تنمويا بالدرجة الأولى وذلك بقيامها بدور مختلف تماما عن دور المصارف التقليدية، والنابع أساسا من منهجها المتميز في التمويل بما يحقق التفاعلات الاقتصادية والاجتماعية اللازمة لإحداث التنمية المستدامة، حيث يمكن توضيح ذلك كما يلي:

أ) القدرة على تجميع الأرصدة النقدية القابلة للاستثمار:

ذلك أن الاستثمار في المصارف الإسلامية يكون تبعا للنشاط الإنتاجي وما يرتبط به من ربح أو خسارة عكس المصارف التقليدية، التي يكون الاستثمار فيها تابعا لسعر الفائدة الذي يتحكم في تغيره العديد من العوامل التي تفرضها السوق المصرفية وسياسة البنك المركزي تبعا للأهداف الاقتصادية العامة، أي أن معدلات الربحية في المصارف الإسلامية تتغير بمرونة أكبر بكثير من أسعار الفائدة الربوية ما يجعلها أكثر قدرة على جذب المدخرات لأغراض الاستثمار (شعبان و علي، 2013، الصفحات 64-67).

ب) القدرة على توزيع المتاح من الموارد النقدية على أفضل الاستخدامات:

إن طبيعة عمل المصرف الإسلامي تشجعه على تمويل مشروع ناشئ أو مشروع صغير إذا تبين من دراسته له أحقيته في التمويل على أساس إنتاجيته وكفاءة القائمين عليه، وذلك عكس المصرف التقليدي الذي يستبعد المشروعات الأقل كفاءة ويموّل المشروعات الأعلى عائدا فقط والأكثر قدرة على دفع الفائدة المطلوبة منه، فهو ينظر للملاءة المالية للعميل فقط بينما يهتم المصرف الإسلامي بمدى قدرة المشروع الممول على خدمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية قبل أية اعتبارات أخرى (مقره داغي، 2012، صفحة 636).

ت) القدرة على ربط التنمية الاقتصادية بالتنمية الاجتماعية:

حيث أن الاهتمام بالنواحي الاجتماعية يعتبر أصل من أصول الاقتصاد الإسلامي فلا يمكن للمصرف الإسلامي كأحد أهم عناصر الاقتصاد الإسلامي، أن يتجاهل العائد الاجتماعي من أي نشاط اقتصادي يسعى للمشاركة في تمويله حيث لا يمكن تصور انفصال الشق الاجتماعي عن الشق الاقتصادي في المجتمع الإسلامي، لأن الإسلام وحدة كاملة متكاملة لا تنفصل فيه جوانب الحياة المختلفة (درغال، 2017، صفحة 36).

ث) عدم إسهام المصارف الإسلامية وتأثرها المباشر فيما يطرأ على النقد من تضخم:

فمن المعروف أن عملية مضاعفة النقد أو عملية التوسع النقدي تتم بشكل أساسي من عمليات الإقراض التي تتم من خلال إيداع قيمة القرض في حساب العميل، مما يعتبر أحد الأسباب المباشرة في التضخم ولما كان المصرف الإسلامي لا يقوم بمثل هذه العمليات فهو لا يساهم بشكل مباشر في ذلك، بل على العكس فإن عمليات التمويل التي تقوم بها المصارف الإسلامية تؤدي إلى زيادة استقرار الاقتصاد وتحسنه لارتباط التمويل بالإنتاج الحقيقي (حسين الوادي و سمحان، 2019، صفحة 47).

ج) إحياء فريضة الزكاة وتوجيه الجهود نحو التنمية:

المصارف الإسلامية انطلاقا لما ورد في نظمها الرامية إلى التوفيق والجمع بين الغايات الروحية والغايات المادية (الاقتصادية) في آن واحد، أقدمت أغلبيتها على إنشاء صناديق متعلقة بجمع الزكوات وإيصالها إلى المستفيدين منها وفقا للمصارف الشرعية الثمانية المحددة في القرآن، حيث أن توزيع الزكاة على هذه المصارف يأخذ بيد المجتمع إلى التنمية الاجتماعية والتكافل الاجتماعي، كما يساهم في تحريك وإنعاش الدورة الاقتصادية من خلال استهلاك أموال الزكاة أو استثمارها (درغال، 2017، صفحة 27).

ح) منح القروض الحسنة كآلية لدعم ومساعدة الفئات الاجتماعية الفقيرة:

تقوم المصارف الإسلامية بمنح القروض الحسنة إلى محتاجيها من ذوي العسر المالي كخدمة اجتماعية بدون فائدة أو أي عائد مادي أو معنوي، مساهمة منها في خدمة الأغراض الاجتماعية وتنمية أواصر الثقة بينها وبين المجتمعات من حولها، ولم تقتصر هذه المصارف في تقديم هذه الخدمة على الأفراد أو على المستوى المحلي فقطكما هو الحال في البنك الإسلامي للتنمية حيث قدم هذا المصرف القروض الحسنة البريئة من الربا أو شائبته للدول الأعضاء في إنشائه، ولدول إسلامية أخرى ليست أعضاء فيه (حسين الوادي و سمحان، 2019، الصفحات 301-305).

3. دراسة حالة البنك الإسلامي الأردني في مجال التنمية المستدامة

سوف نحاول من خلال هذا المحور تسليط الضوء على تجربة البنك الإسلامي الأردني للوقوف على مدى مساهمته في تمويل عمليات التنمية المستدامة بجانبيها الاقتصادي والاجتماعي، حيث تم تحليل أهم مؤشرات الأداء الاقتصادي والأداء الاجتماعي للمصارف الإسلامية، من خلال الاعتماد على بيانات القوائم المالية للمصرف الإسلامي للفترة 2013-2019.

1.3. نبذة عن البنك الإسلامي الأردني وأهم أهدافه:

1.1.3. تعريف البنك الإسلامي الأردني:

تأسس البنك الإسلامي الأردني بموجب قانون خاص لسنة 1978 في مدينة عمان بالمملكة الأردنية الهاشمية والذي نص على أن البنك سيتعامل دون ربا، بالنسبة للاختصاصات الممنوحة له في هذا القانون وما سيليه من تنظيمات حيث سجل البنك كشركة مساهمة برأسمال مقداره أربعة ملايين دينار أردني، وتم في عام 1986 رفع رأسماله إلى (6) ملايين دينار أردني ويقدم البنك خدماته من خلال 80 فرع و28 مكتب مصرفي منتشرة في الأردن، كما بلغ حجم أصول البنك نهاية

سنة 2019 ما قيمتة 4.4 مليار دينار أردني، وحقق البنك الإسلامي الأردني بذلك أرباحا صافية خلال نفس السنة بلغت قيمتها 88.554 مليون دينار أردني (البنك الإسلامي الأردني، 2013-2019).

2.1.3. أهداف البنك الإسلامي الأردني:

- الالتزام بترسيخ قيم المنهج الإسلامي.
- الحرص على تحقيق التوازن بين مصالح ذوي العلاقة من مساهمين ومستثمرين.
- السعي إلى كل جديد في مجال الصناعة المصرفية والتكنولوجية.
- تحقيق معدل مرض على رأس المال دون المساس بالملاءة المالية، وتحقيق معدل عائد مقبول على حقوق الملكية.
- توفير رأس مال كاف للتوسع في منح التمويلات والاستثمارات الكبيرة بما ينسجم وتعليمات البنك المركزي الأردني وكذلك مواجهة أية مخاطر مصرفية. (البنك الإسلامي الأردني، 2019)

2.3. مساهمة البنك الإسلامي الأردني في التنمية المستدامة

3.2.2. مساهمة البنك الإسلامي الأردني في دعم البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة :

سوف يتم من خلال هذا العنصر تحليل مؤشرات الأداء الاقتصادي للمصرف الإسلامي عينة الدراسة للوقوف على مدى مساهمته في دعم البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة، وذلك كما يلي:

أ) دور البنك الإسلامي الأردني في استقطاب المدخرات:

باستقراء البيانات المالية لأحجام ومعدلات تطور إجمالي أرصدة أموال العملاء المودعة لدى البنك عينة الدراسة من واقع قوائمه المالية عن السنوات (2013-2019)، والتي تعبر عن نشاط المصرف ودوره في حشد وتعبئة المدخرات المحلية وتنمية الوعي الادخاري للمجتمع، كانت كما يلي:

الجدول رقم 1: حجم ومعدل التطور السنوي لودائع العملاء بالبنك الإسلامي الأردني(2013–2019)

الوحدة: مليار دينار أردني

البيان	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
ودائع العملاء	3190	3471	3746	4038	4163	4086	4395
حجم التغير	238	281	275	292	125	(77-)	309
معدل النمو السنوي	%7	%8	%7	%7	% 3	(2-%)	%7

المصدر:من إعداد الباحثتان بالاعتماد على: التقارير السنوية للبنك الإسلامي الأردني (2013–2019)

تشير بيانات تحليل اتجاه الودائع أعلاه إلى أن حركة الإيداع بالبنك الإسلامي الأردني تنمو بشكل مستمر وبمعدل متباطئ خلال سنوات الدراسة، إذ نلاحظ من خلال الجدول أن ودائع المصرف كانت مرتفعة خلال الفترة (2013-2016) بمعدل مستقر 7%، كما وقد حقق المصرف أكبر استقطابا لأموال المودعين خلال سنة 2014 بمعدل 8%، إلا أنّ حجم الودائع شهد انخفاضاً وتراجعاً وصل سنة 2017 إلى معدل 3 %، ليزداد المعدل انخفاضا في السنة الموالية كأقل نسبة من الودائع قدّرت بمعدل (2-%) خلال سنة 2018 بسبب تسرب ودائع بقيمة 77 مليون دينار أردني، حيث يعود

هذا الانخفاض المفاجئ في حجم الودائع المودعة على مستوى البنك إلى الوضع الاقتصادي العام الذي شهد تدهوراً خلال سنة 2018، والذي أثر سلباً على القطاع المصرفي الأردني بشكل عام والبنك الأردني الإسلامي بشكل خاص ليرجع المصرف ويتدارك النقص في الودائع خلال سنة 2019 ليرتفع معدل الودائع المستقطبة مرةً أخرى إلى 7%.

ب) دور البنك الإسلامي الأردني في أنشطة التمويل والاستثمار:

باستقراء البيانات المالية لأحجام ومعدلات تطور استخدامات البنك في توظيفات الأموال والاستثمار من خلال قوائمه المالية عن سنوات الدراسة (2013-2019)، كانت على النحو التالي:

الجدول رقم 2: تقييم دور البنك الإسلامي الأردني في أنشطة الاستثمار والتمويل(2013-2019)

الوحدة: مليون دينار أردني

البيان	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
إجمالي التمويل والاستثمار	2495	2630	3153	3243	3363	3551	3817
حجم التغير السنوي	27	135	523	90	120	188	266
معدل التغير السنوي	%1.08	%5.41	%19.88	%2.85	%3.70	%5.59	%7.49

المصدر: من إعداد الباحثتان بالاعتماد على التقارير السنوية للبنك الإسلامي الأردني(2013-2019)

تشير بيانات الجدول أعلاه أن البنك الإسلامي الأردني قد حقق توسعاً ملحوظاً في التمويل والاستثمار خلال فترة الدراسة (2013-2019)، حيث شهدت كلا من سنتي 2013 و2014 أقل أرصدة تمويل بمبلغ 2495 مليون دينار و2630 مليون دينار على التوالي ليستمر معدل التمويل الموجه للاستثمار في الارتفاع خلال السنوات الموالية، حيث بلغ 19.88% خلال سنة 2015 التي شهدت حجم تمويل للأنشطة الاستثمارية بلغ قدره 3153 مليون دينار، كما شهدت سنتي 2016 و2017 حجم تمويل متقارب قدرت معدلاته ب 2.85% و3.70% على التوالي، بأرصدة تمويل بلغ قدرها 3243 مليار دينار خلال سنة 2016 و3363 دينار أردني خلال سنة 2017، كما يبين الجدول أعلاه أن سنة 2019 قد حازت على أعلى أرصدة تمويل بمبلغ 3817 مليون دينار موزعة على 222.9 ألف معاملة مقابل حوالي 3551 مليون دينار في نهاية سنة 2018 موزعة على 222.8 ألف معاملة (البنك الاسلامي الأردني، 2018-2019).

ت) التنويع في صيغ التمويل الإسلامي على مستوى البنك الإسلامي الأردني:

يعد التنويع في أساليب التمويل الإسلامي من أهم مؤشرات تقييم الأداء الاقتصادي للمصارف الإسلامية، كما ويعتبر دليل على أن المصرف يقوم بدور ايجابي في خدمة التنمية الاقتصادية الحقيقية (عبد الحليم عباده، 2018، صفحة 22)، وسوف نحاول من خلال هذا العنصر استقراء البيانات المالية للبنك الإسلامي الأردني لتقييم مدى تنويع المصرف في أساليب التمويل الإسلامي من خلال استخداماته المالية.

الجدول رقم 3: مدى تنويع البنك الإسلامي الأردني في أساليب التمويل الإسلامي(2013-2019)

الوحدة: ألف دينار أردني

البيان	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
المرابحة للآمر بالشراء	1009.8	1108.9	1141.2	1201.8	1225.1	1219.8	1249.7
معدل التمويل بالمرابحة للآمر بالشراء	%62.29						
البيع الآجل	2.054	1.744	4.095	4.088	5.814	55.345	43.892
معدل التمويل بالبيع الآجل	%0.89						
المشاركة	-	264.778	278.870	302.400	311.930	334.096	504.125
معدل التمويل بالمشاركة	%17.08						
الإجارة (موصوفة بالذمة ومنتهية بالتمليك)	136.526	799.162	4.413	5.752	7.643	268.143	527.152
معدل التمويل بالإجارة	%13.35						
الإستصناع	-	-	2.102	3.783	7.542	331.175	489.607
معدل التمويل بالاستصناع	%6.37						
إجمالي التمويلات	1399.08	2164.66	1430.76	1517.31	1558.03	2208.60	2814.53

المصدر: من إعداد الباحثتان بالاعتماد على التقارير السنوية للبنك الإسلامي الأردني(2013-2019)

تشير بيانات الجدول أعلاه إلى أن هناك تنويع في صيغ التمويل من طرف البنك عينة الدراسة إلاّ أن هناك تركز وبنسبة عالية على أسلوب التمويل بالمرابحة للآمر بالشراء، إذ نلاحظ أنها احتلت المرتبة الأولى من بين الصيغ التي يستخدمها البنك الإسلامي الأردني في توظيفاته المالية حيث قدّر معدلها العام في المتوسط ما قدره 62.29%، تليها صيغة المشاركة بمعدل قدره 17.08%، ثم صيغة التمويل بالإجارة بمعدل قدره 13.35%، بعدها صيغة الإستصناع التي اعتمدها البنك في معاملاته المالية ابتداء من سنة 2015، والتي بلغ معدلها العام خلال فترة الدراسة(2013-2019) ما قيمته 6.37% وفي الأخير صيغة البيع الآجل بمعدل قدره 0.89%، من هنا نلاحظ أن البنك يعتمد في معاملاته على خمسة صيغ أساسية هي (المرابحة للآمر بالشراء، المشاركة، البيع الآجل، الإجارة ، الإستصناع)، وهذا ما يعتبر دليل على أن البنك يعتمد على سياسة التنويع في أساليبه التمويلية.

ث) دور البنك الإسلامي الأردني في تمويل القطاعات الاقتصادية:

من أجل الوقوف على مدى مساهمة البنك الإسلامي الأردني في تمويل القطاعات الاقتصادية قمنا بتحليل البيانات المالية للبنك خلال فترة الدراسة (2013-2019)، لمحاولة استقراء سياسة البنك في توجيه موارده المالية بما يخدم قطاعات التنمية الاقتصادية الحقيقية وذلك بدراسة وتحليل مؤشرات التوظيف حسب القطاعات الاقتصادية، والجدول التالي يبين أهم القطاعات المستفيدة من التمويلات التي يقدمها البنك ونصيب كل قطاع من التمويل حسبما ورد في التقارير السنوية بالبنك الإسلامي الأردني.

الجدول رقم 4: حجم التمويلات الموجهة للقطاعات الاقتصادية في البنك الإسلامي الأردني(2013-2019)

الوحدة: مليون دينار أردني

السنة	الزراعة	الصناعة	التجارة	الإنشاءات	خدمات النقل	السياحة	الخدمات	أغراض أخرى
2013	2.7	47.1	463.4	237.8	252.8	1.8	595.2	196.8
2014	6.4	64.4	468.2	745.8	308.9	2.4	500.9	195.1
2015	11.9	25.8	458.0	869.0	410.1	8.3	769.2	117.0
2016	25.0	93.8	355.1	1.018.7	476.8	27,8	640.4	80.6
2017	28.0	111.0	359.9	170.7	490.5	33.5	576.0	59.1
2018	25.5	127.5	404.4	1093.8	472.8	32.6	573.1	60.5
2019	30.3	148.4	378.9	1097.3	464.5	30.7	799.1	73.6
المجموع	129.8	618	2887.8	5233.1	2676.7	137.1	4453.9	782.7

المصدر: من إعداد الباحثتان بالاعتماد على التقارير السنوية للبنك الإسلامي الأردني(2013-2019)

الجدول رقم 5: القطاعات الاقتصادية في المحفظة المالية للبنك الإسلامي الأردني (2013-2019)

البيان	الزراعة	الصناعة	التجارة	الإنشاءات	خدمات النقل	السياحة	الخدمات	أغراض أخرى
متوسط التوظيفات	18.54	88.28	412.54	747.58	382.38	19.58	636.27	111.81
معدل التوظيف	%0.76	%3.65	%17.06	%30.92	%15.82	%0.81	%26.32	%4.62

المصدر: من إعداد الباحثتان بالاعتماد على معطيات الجدول السابق

تشير بيانات الجدول السابق إلى أن الحجم الأكبر من تمويلات المصرف قد وجهت لقطاع الإنشاءات وقطاع الإسكان بنسبة بلغت في المتوسط 30.92 %، كما وجه المصرف نسبة 26.32 % من إجمالي التمويلات لقطاع

الخدمات والمرافق العامة، تليها كل من قطاع التجارة العامة وخدمات النقل بنسب بلغت في المتوسط 17.86% و15.8% على التوالي كما وجه المصرف ما معدله 4.62% للأغراض الأخرى (قطاعات اقتصادية أخرى)، يليها قطاع الصناعة والتعدين بمعدل 3.65%، في حين كان لقطاع السياحة والفنادق وقطاع الزراعة النصيب الأقل من إجمالي التمويلات بمتوسطات قدرت بنسب 0.81% لقطاع السياحة و0.76% لقطاع الزراعة.

ج) دور البنك الإسلامي الأردني في توظيف اليد العاملة والتخفيف من البطالة:

سوف نحاول من خلال هذا العنصر توضيح مقدار مساهمة المصرف الإسلامي عينة الدراسة في توفير فرص عمل للمواطنين كنسبة من إجمالي عدد العاملين في الاقتصاد الأردني، حيث تم الرجوع إلى التقارير السنوية للمصرف، والوقوف على مدى مساهمة البنك الإسلامي الأردني في توفير فرص العمل للمواطنين خلال فترة الدراسة (2013-2019)، والشكل التالي يوضح ذلك:

جدول رقم 6: تطور أعداد الفروع والموظفين بالبنك الإسلامي الأردني(2013-2019)

البيان	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
عدد الفروع والمكاتب	79	80	86	93	100	105	108
عدد الموظفين	1979	2051	2148	2236	2335	2405	2440

المصدر: من إعداد الباحثتان بالاعتماد على التقارير السنوية للبنك الإسلامي الأردني(2013-2019)

الشكل رقم 1: تطور عدد فروع وحجم التوظيف بالبنك الإسلامي الأردني (2013-2019)

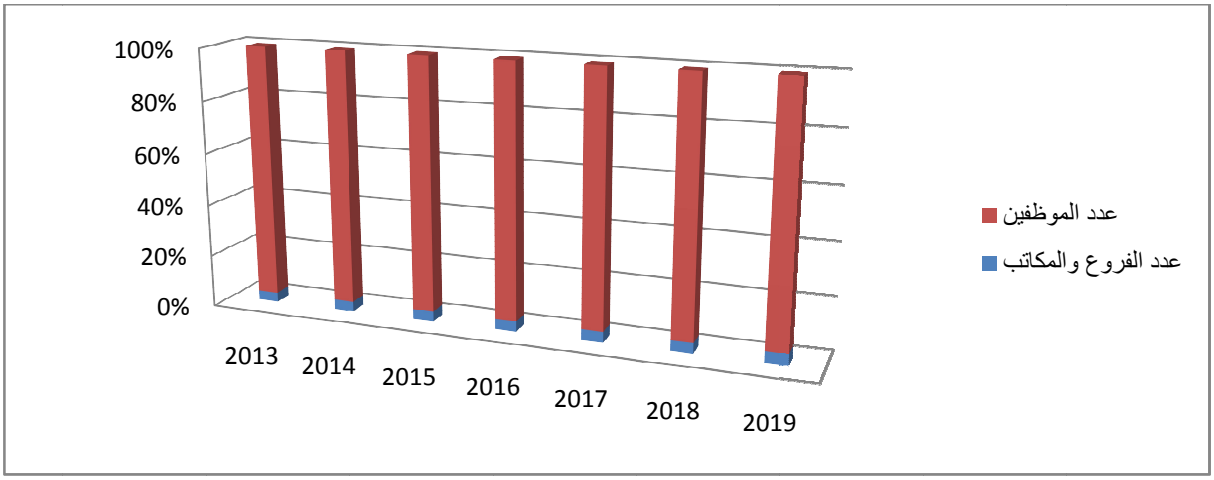

المصدر: من إعداد الباحثتان بالاعتماد على معطيات الجدول السابق

يظهر من خلال الشكل أعلاه تطور عدد فروع ومكاتب البنك الإسلامي الأردني خلال سنوات الدراسة (2013-2019) مما ساهم في تزايد حجم العمالة على مستوى البنك، حيث أصبحت شبكة فروع ومكاتب البنك نهاية سنة 2019 تتشكل من 80 فرع و28 مكتب مصرفي، بحجم عمالة بلغ عدده 2440 موظف نهاية سنة 2019، مما يظهر بشكل جلّي المساهمة الفعالة للبنك عينة الدراسة في خدمة الاقتصاد الأردني، وتأثيره الايجابي على أهم مقومات التنمية الاقتصادية وهي حجم العمالة في الاقتصاد والذي يعتبر هدف رئيسي للتنمية المستدامة.

3.2.3. مساهمة البنك الإسلامي الأردني في دعم البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة:

من المعلوم أن المصارف الإسلامية تهدف إلى تحقيق الربح ولكن إلى جانب ذلك يقع على عاتقها وبحدود إمكانياتها أن تساهم في تحقيق التنمية الاجتماعية، ويتمثل الدور الاجتماعي الذي تمارسه المصارف الإسلامية من خلال التزامها بالمسؤولية نحو المجتمع لتحقيق مهمة الخلافة والتنمية وتحقيق النفع والمصلحة العامة (عباده، 2018، صفحة 60)، وقد أولى البنك الإسلامي الأردني أهمية كبيرة لأنشطة الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية وذلك منذ تأسيسه باعتبارها تتوافق مع مبادئه والغرض الذي أنشئ لأجله، وفيما يلي نماذج مما قام به البنك الإسلامي الأردني في مجال المسؤولية الاجتماعية.

أ) قيام البنك الإسلامي الأردني بتقديم التبرعات:

واصل البنك دعم كثير من الفعاليات الاجتماعية والثقافية وتقديم التبرعات لأنشطتها المختلفة ومن بين هذه الفعاليات: الصندوق الأردني الهاشمي للتنمية البشرية، صندوق الأمان لمستقبل الأيتام وجمعيات ومراكز حفظ القرآن الكريم التي أقامتها وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية ، إضافة إلى تقديمه للزكاة ومساهمته في تقديم المساعدات المالية للمؤتمرات العلمية والثقافية، والجدول التالي يوضح مصروفات البنك على مختلف النشاطات الاجتماعية التي تقام في الأردن خلال الفترة (2013-2019).

الجدول رقم 7: إجمالي التبرعات في الأنشطة الاجتماعية والفعاليات المقدمة من طرف البنك الإسلامي الأردني(2013-2019)

الوحدة: ألف دينار أردني

البيان	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
للتنمية البشرية	83.640	85.45	91.58	189.49	104.41	107.691	70.0
إعانات مقدمة للجان الزكاة	103.46	205.83	254.2	274.7	307.4	304.461	357.2
صندوق الأيتام	32000	32000	42500	42500	42500	46500	42500
مؤتمرات علمية وبرامج تعليمية	66.672	112.43	85.92	102.7	138.3	192.78	130.2
حفظ القرآن الكريم	81.400	56.25	80.30	72.20	77.60	61.85	13.0

المصدر: من إعداد الباحثتان بالاعتماد على التقارير السنوية للبنك الإسلامي الأردني(2013-2019)

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن التبرعات المقدمة من طرف البنك الإسلامي الأردني قد شملت العديد من الفئات الضعيفة مجتمعياً والفئات الهشة والفقراء، حيث تراوحت قيمة التبرعات المقدّمة للصناديق الداعمة للأيتام ما بين 32000 ألف دينار أردني و42500 دينار أردني خلال فترة الدراسة (2013-2019)، كما قدرت إجمالي مبالغ الزكاة المقدّمة خلال نفس الفترة بمبلغ 1552.633 ألف دينار وهي مبالغ يوزعها البنك كل سنة حسب المصارف الثمانية للزكاة، كما يظهر من خلال الجدول أعلاه أن تبرعات البنك قد شملت أيضا التنمية البشرية ومراكز حفظ القرآن الكريم والذي كان نصيبهما ما قيمته 732.261 ألف دينار و442.6 ألف دينار على التوالي، كما واصل البنك الإسلامي الأردني في هذا الجانب أيضا تقديم الدعم المادي للمؤتمرات العلمية والبرامج التعليمية والثقافية التي تقام في الأردن حيث بلغ

إجمالي التمويل الموجه لهذا الجانب ما قيمته 829.066 ألف دينار خلال الفترة (2013-2019)، وهو ما يشكل حافزا قوياً للنهوض بالجانب العلمي وهو الأمر الذي تهدف إليه التنمية المستدامة في بعدها الاجتماعي.

ب) قيام البنك الإسلامي الأردني بمنح القروض الحسنة لأغراض اجتماعية:

استمر البنك الإسلامي الأردني منذ إنشائه في استقبال الودائع في حساب "القرض الحسن" من الراغبين في إقراضها عن طريق البنك كقروض حسنة، موجهة لدعم وتمويل أنشطة اجتماعية كالزواج والتعليم والعلاج للمحتاجين من أفراد المجتمع الأردني، والجدول الموالي يوضح مقدار القروض الحسنة التي قدمها البنك خلال الفترة الدراسة (2013-2019) وعدد المستفيدين منها.

الجدول رقم 8: القروض الحسنة المقدمة من طرف البنك الإسلامي الأردني وعدد المستفيدين منها (2013-2019)

الوحدة: ميلون دينار أردني

البيان	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
قيمة القروض الحسنة المقدمة	22.3	19.4	19.3	18.6	13.6	14.4	20.4
عدد المستفيدين	33000	34000	23000	22000	22000	23000	24000

المصدر: من إعداد الباحثتان بالاعتماد على التقارير السنوية للبنك الإسلامي الأردني(2013-2019)

الشكل رقم 2: القروض الحسنة المقدمة وعدد المستفيدين منها في البنك الإسلامي الأردني (2013-2019)

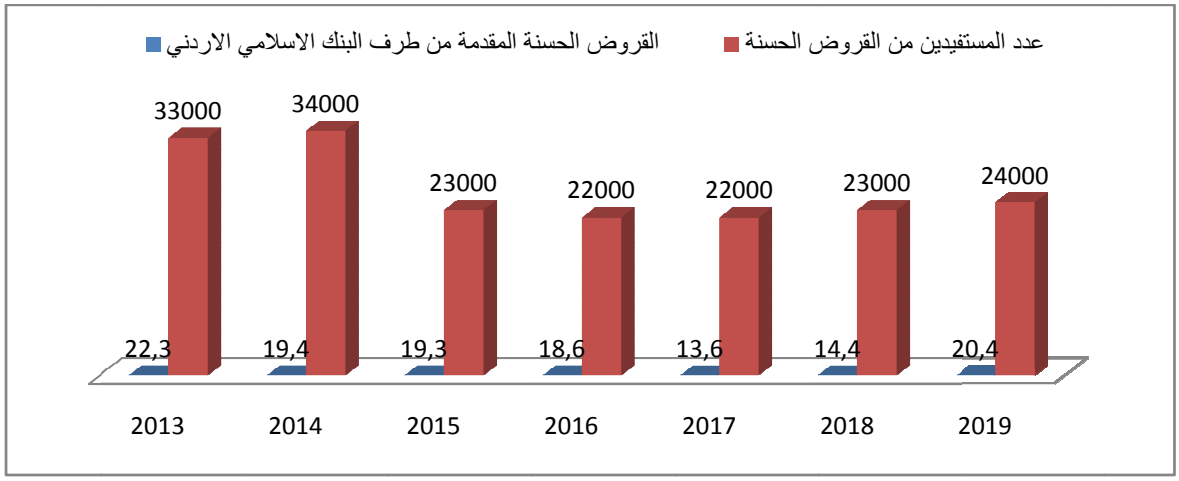

المصدر: من إعداد الباحثتان بالاعتماد على معطيات الجدول السابق

نلاحظ من خلال الجدول رقم 5 والشكل الموافق له، أن رصيد القرض الحسن في البنك عينة الدراسة قد بلغ نهاية عام 2018 حوالي 14.4 مليون دينار أردني، واستمر البنك بتقديم القروض الحسنة لغايات اجتماعية مبررة كالتعليم والعلاج والزواج وقد بلغت القروض الحسنة التي منحها البنك خلال عام 2019 حوالي 20.4 مليون دينار، كما وقد تراوح عدد المستفيدين من القروض الحسنة المقدمة من طرف البنك عينة الدراسة بين 22000 و34000 مواطن.

ت) دعم نشاطات البحث العلمي والتدريب المهني للموظفين:

حرص البنك الإسلامي الأردني على رفع كفاءة موظفيه من خلال إشراكهم في دورات تعليمية وتطويرية من خلال المعهد التابع للمصرف أو في دورات تأهيلية خارج المصرف، والجدول التالي يوضح أنشطة البحث العلمي والتدريب التي موّلها البنك عينة الدراسة خلال الفترة (2013-2019).

الجدول رقم 9: أنشطة البحث العلمي والتدريب للموظفين الممولة من طرف البنك الإسلامي الأردني(2013-2019)

الوحدة: ألف دينار أردني

البيان	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
نفقات لمنظمة تدريب موظفي البنك	4.2	4.2	4.2	4.6	4,6	4.6	4,2
مساهمة في نفقات دراسة وتدريب الموظفين	143.7	155.4	184.89	196.37	237.12	209.8	143.9
مشاركة في نفقات معهد الدراسات المصرفية التابع للبنك المركزي الأردني	14.5	10.6	7.98	7.92	11.41	11.41	11.9
رعاية مؤتمرات علمية ومؤسسات تعليمية	77.7	77.6	141.2	130.8	149.5	146.02	96.1
المجموع	240.1	247.8	338.2	339.7	402.6	371.8	256.1

المصدر: من إعداد الباحثتان بالاعتماد على التقارير المالية للبنك الإسلامي الأردني(2013-2019)

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن البنك الإسلامي الأردني يوّلي اهتماما واضحا للأنشطة التعليمية والتطويرية للموظفين حيث بلغ إجمالي مصروفات البنك على هذه الأنشطة ما قيمته 371.83 ألف دينار سنة 2018 مقابل 256.1 ألف دينار سنة 2019، وقد شملت مصروفات البنك كل من نفقات الدراسة والتدريب للموظفين ونفقات موجهة لمعهد الدراسات المصرفية التابع للبنك المركزي الأردني، إضافة إلى المؤتمرات العلمية والمؤسسات التعليمية التي يشارك موظفي البنك ضمن فعالياتها.

4. الخاتمة:

من خلال دراستنا لدور المصارف الإسلامية في تحقيق التنمية المستدامة عن طريق دعم وتعزيز أبعادها الاقتصادية والاجتماعية وبالإشارة إلى تجربة البنك الإسلامي الأردني، تم التوصل إلى نتائج اختبار الفرضيات كما يلي:

- هناك علاقة بين المصارف الإسلامية والتنمية المستدامة، حيث أن هناك تشابه في الأهداف الأساسية للمصارف الإسلامية والسمات المميزة للتنمية المستدامة.
- يساهم البنك الإسلامي الأردني في تعزيز ودعم البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة من خلال أنشطته التمويلية لمختلف القطاعات الاقتصادية الإنتاجية والخدمية.

- يولي البنك الإسلامي الأردني اهتماما للجانب التنموي الاجتماعي المستدام، إذ أنه يسعى من خلال أنشطته التمويلية إلى النظر في الجوانب الاجتماعية للمشاريع الممولة وليس التركيز على تحصيل الأرباح فقط، كما أنه يهتم بالتوفيق بين هدفه الربحي والتنموي المستدام في نفس الوقت.

تم التوصل في دراستنا حول دور المصارف الإسلامية في تعزيز الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية للتنمية المستدامة من خلال الجانب النظري والجانب التطبيقي، إلى النتائج والتوصيات التالية:

- **النتائج:**

- تهدف المصارف الإسلامية بشكل أساسي إلى إحداث نقلة حضارية اقتصادية ومالية واجتماعية وسلوكية من منظور إسلامي مما يحقق التنمية المستدامة ، فالابتعاد عن الفائدة، وحسن الأداء، والاستثمار الجيد للموارد المتاحة كل ذلك يؤدي بشكل مباشر إلى تعزيز الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للتنمية المستدامة.
- أظهرت الدراسة المتعلقة بتحليل البيانات المالية للبنك الإسلامي الأردني أن البنك يساهم بشكل فعآل في دعم الأبعاد الاقتصادية للتنمية المستدامة، حيث بينت المؤشرات المتعلقة بالجانب الاقتصادي قدرة البنك على حشد المدخرات وتوجيهها لتمويل مختلف القطاعات الاقتصادية إنتاجية كانت أو خدمية.
- يسعى البنك الإسلامي الأردني إلى التنويع في أساليبه التمويلية باعتماده على خمسة صيغ أساسية هي المرابحة للآمر للشراء، المشاركة والبيع الآجل، الإجارة، الإستصناع، وهو ما يعتبر مؤشر إيجابي نظرا للدور التنموي المنوط بصيغ التمويل الإسلامي.
- يساهم البنك عينة الدراسة في امتصاص البطالة من الاقتصاد الأردني من خلال توسعه في فتح فروع وتوظيف القوى العاملة، حيث بلغ عدد فروع ومكاتب المصرف 80 فرع و28 مكتب مصرفي بحجم عمالة بلغ عدده 2440 موظف نهاية سنة 2019.
- بينت الدراسة أنه ابتدءا من سنة 2015 قام البنك الإسلامي الأردني بتبني صيغة الإستصناع في توظيفاته المالية سعيا منه للتنويع في استخداماته المالية، حيث بلغ معدل التمويل بصيغة الإستصناع نسبة 6.37% من إجمالي توظيفات المصرف وهي نسبة معتبرة في فترة قصيرة (2015-2019) أي مدة 4 سنوات فقط.
- أظهرت نتائج دراسة تجربة البنك الإسلامي الأردني أنه بالرغم من سعي المصرف إلى التنويع في أساليبه التمويلية، إلا أن صيغة المرابحة للآمر بالشراء لا زالت تحظى بأعلى نسبة استخدام من طرفه، بنسبة قدرت خلال فترة الدراسة ب 62.29% مقارنة بغيرها من صيغ التمويل الأخرى، التي قد تكون أكثر موائمة لعمليات التنمية الحقيقية كصيغتي المشاركة والمضاربة.
- دلت دراسة واقع مساهمة البنك الإسلامي الأردني في التنمية الاجتماعية المستدامة أن البنك يساهم في دعم البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة من خلال قيامه بتقديم التبرعات والإعانات للعديد من النشاطات الاجتماعية، كنشاطات حفظ القرآن الكريم، إضافة إلى دعمه لصندوق الأيتام وصندوق الزكاة وغيرها من أنشطة التنمية البشرية الأخرى.

- يقوم البنك عينة الدراسة في الجانب الاجتماعي بتقديم القروض الحسنة لغايات اجتماعية مبررة كالتعليم والزواج والعلاج، حيث بلغ إجمالي القروض الحسنة التي منحها المصرف نهاية سنة 2019 فقط حوالي 20.4 مليون دينار أردني استفاد منها 24000 مواطن أردني.
- كما يقوم البنك الإسلامي الأردني في إطار مسؤوليته الاجتماعية اتجاه موظفيه بدعم نشاطات البحث العلمي والتدريب المهني لهم من خلال قيامه بتنظيم مؤتمرات علمية ورعايتها، كما يوجه نفقات لأكاديمية تدريب الموظفين، ويخصص أيضا نفقات توجه لمعهد الدراسات المصرفية التابع للبنك المركزي الأردني كآلية لتطوير الموظفين والرفع من إمكانيتيهم المهنية.

- **التوصيات**

- ضرورة لفت انتباه حكومات الدول العربية إلى أنه لا يمكن التوفيق بين النظام الربوي واستحقاقات التنمية المستدامة، ذلك أن نظام المداينة بالفائدة يؤدي بالضرورة إلى سرقة الأجيال اللاحقة، ونهب مواردها الطبيعية وهو الأمر الذي ينافي أهداف التنمية المستدامة.
- ضرورة تكثيف الندوات والمحاضرات والنشرات من قبل الخبراء والمختصين لتعريف الناس بطبيعة عمل المصارف الإسلامية، وأهدافها التنموية كمبدأ لدعم وتعزيز التنمية المستدامة خاصة في الدول الإسلامية .
- على إدارات المصارف الإسلامية أن تأخذ بعين الاعتبار الدور التنموي لصيغ المضاربة والمشاركة مقارنة بصيغة المرابحة، كما عليها أن تعمل على إقناع وجذب عملائها للاستثمار في المشاريع وفقا لهذه الصيغ، من خلال منح امتيازات في الأرباح ودراسات الجدوى للمشاريع الممولة بصيغ المضاربة والمشاركة من قبل عملاء المصرف الإسلامي.
- على حكومات الدول العربية الأخذ بعين الاعتبار طبيعة عمل المصارف الإسلامية التي تتطلب بنية قانونية وتشريعية إضافة إلى نظم رقابية خاصة، تختلف عن تلك الأنظمة الرقابية والقانونية التي تنظم عمل المصارف التقليدية، مع ضرورة تكوين هيئة للرقابة الشرعية على مستوى المصارف الإسلامية للنظر في شرعية أنشطتها التمويلية وخدماتها المقدمة للعملاء.
- ينبغي على المصارف الإسلامية أن تعمل على تطوير صيغ تمويلية إسلامية تتوافق ومتطلبات الساحة المصرفية وتدعم التنمية المستدامة كالتوجه نحو العمل بالصكوك الخضراء وغيرها من أدوات الهندسة المالية الإسلامية.

قائمة المراجع:

أولاً: المراجع باللغة العربية

1. إبراهيم عبد الحليم عباده. (2018). *مؤشرات الأداء في البنوك الإسلامية*. الأردن: دار النفائس للنشر والتوزيع.
2. إبراهيم عبد اللطيف العبيدي. (2015). *المصرفية الإسلامية – مفاهيمها وخصائصها وتطبيقاتها* (الإصدار الطبعة الأولى). دبي: دائرة الشؤون الاسلامية والعمل الخيري.

3. أحمد شعبان، و محمد علي. (2013). *الصكوك والبنوك الإسلامية أدوات لتحقيق التنمية* (الإصدار الطبعة الأولى). مصر: دار الفكر الجامعي.

4. إسماعيل عدنان. (2019). دار الخيمة.

5. إكرام بن عزة، و فتحي بلدغم. (جانفي, 2019). أثر تطبيقات التمويل الإسلامي في التنمية المستدامة ومعالجة المشكلات الإقتصادية- دراسة تحليلية على مصرف السلام والبركة في الجزائر. *مجلة الاستراتيجية والتنمية ، 09* (العدد 16)، صفحة 34.

6. البنك الاسلامي الأردني. (2018-2019). *التقارير السنوية للبنك الاسلامي الاردني*. تاريخ الاسترداد 13 مارس, 2021، من الموقع الرسمي للبنك الاسلامي الاردني: https://www.jordanislamicbank.com/6

7. البنك الإسلامي الأردني. (2013-2019). *الموقع الرسمي للبنك الإسلامي الأردني*. تاريخ الاسترداد 23 فيفري, 2021، من https://www.jordanislamicbank.com/

8. البنك الإسلامي الأردني. (2019). *الموقع الرسمي للبنك الإسلامي الأردني*. تاريخ الاسترداد 23 فيفري, 2021، من https://www.jordanislamicbank.com/

9. حسين محمد سمحان. (2016). *أسس العمليات المصرفية الإسلامية* (الإصدار الطبعة الثانية). الأردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.

10. حكيم حمود فليح، و آخرون. (2019). *المصارف الاسلامية- مفاهيم أساسية وحالات تطبيقية* (الإصدار الطبعة الأولى). الأردن: دار عماد الدين للنشر والتوزيع.

11. حمزة شودار. (2014). *علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية في ظل نظم الرقابة الرقابة النقدية التقليدية* (الإصدار الطبعة الأولى). الأردن: مؤسسة عماد الدين للنشر والتوزيع.

12. خديجة خالدي. (2015). عدالة وكفاءة المصارف الإسلامية -تحليل نظري ورياضي، رسالة غير منشورة لنيل شهادة الدكتوراه . تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية، الجزائر: جامعة أبو بكر بلقايد.

13. رشيد درغال. (2017). *إقتصاديات المصارف الإسلامية- حقيقة المصارف الإسلامية ومصادر أموالها*. الجزائر: دار البشائر الإسلامية للطباعة والنشر والتوزيع.

14. سليمان عبد الوهاب إبراهيم. (2008). *عقد الإجارة مصدر من مصادر التمويل الإسلامي*. جدة: المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب.

15. شوقي بورقبة. (2013). *التمويل في البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية -دراسة مقارنة من حيث المفاهيم والإجراءات والتكاليف* (الإصدار الطبعة الأولى). الأردن: عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع.

16. عبد الرزاق بن حبيب، و خديجة حامدي. (2017). *أساسيات العمل المصرفي الإسلامي*. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

17. علي محي الدين مقره داغي. (2012). *إستراتيجية التنمية الشلملة والسياسيات الإقتصادية في ظل الربيع العربي*. بيروت: دار البشائر الإسلامية للطباعة والنشر والتوزيع والطباعة.

18.قتيبة عبد الرحمن العاني. (2013). *التمويل ووظائفه في البنوك الإسلامية والتجارية – دراسة مقارنة* (الإصدار الطبعة الأولى). الأردن: دار النفائس للنشر والتوزيع.

19.محمود حسن صوان. (2016). *أساسيات العمل المصرفي الإسلامي* (الإصدار الطبعة الثانية). الأردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.

20.محمود حسين الوادي، و محمد سمحان. (2019). *المصارف الإسلامية– الأسس النظرية والتطبيقات العملية*. الأردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.

ثانياً: المراجع باللغة الأجنبية:

1. El Menouar, S., & mohamed, l. (2013). la finance islamique au maroc entre réticence de la demande et dossiers de recherches en économie et gestion. *revue de perspectives de développement , volume 2* (Numéro 1), p. 148.
2. Strange, T., & Bayle, A. (2008). *sustainable development environment- society-linking economy*. paris: OECD.